تبين لنا تعدد الأسباب التي قد تؤدي اليه ، أو النتائج التي تترتب عليه ، والتي تختلف جذريا بين حالة واخرى .

تخفيض سعر الليرة وعلاقته بالتضخم والعجز في الميزان التجاري

سبق لنا الاشارة الى ان محور الخطة الاقتصادية الأسرائيلية كان تحسين وضع الميزان التجاري ، وبالتالي فقد مارست اسرائيل سياسة تضخمية بغرض كبح الأستهلاك الفردي وتوجيه مزيد من السلع المنتجة نحو التصدير ، تساوي ، اهمية الزيادة في الصادرات تخفيض الواردات ، وبتقليل حجم الطلب على السلع المستوردة ، ومن أبرز الوسائل التي يمكن ان يتم اللجوء اليها ،رفع أسعار الواردات . وهي مسألة يمكن الوصول اليها من خلال رفع نسبة الجمارك المفروضة على الواردات او تخفيض سعر صرف العملة بالقياس للعملات الاخرى ... ولكل من الخطوتين آثارهما المختلفة لناحية حدود تأثيرها والمجالات التي تمسها .

ان فرض رسم جمركي يساوي ١٠٠٪ من قيمةالسلعة المستوردة يضاعف من سعرها ، ولكن رفع الرسم الى ٢٠٠٪ يضاعف سعرها مرتين ، ويخفض مقدار المستهلك منها حجم الطلب عليها ، وبالتالي تنخفض الواردات . لهذه السياسة آثار جانبية ضارة على صعيد الصادرات ، حيث يترافق هبوط الواردات مع هبوط مشابه في الصادرات ، وذلك لأن فرض جمارك عالية على الواردات ، لا بد وان تقابل بحواجز جمركية من نفس المعدل من قبل الدول الأخرى التي تصدر لأسرائيل لكنها في الوقت نفسه مستوردة للبضائع الاسرائيلية .

أضافة لذلك فأن هنالك أتفاقيات عامة تنظم وضع التجارة الدولية ، كما أن هنالك أتفاقيات خاصة تربط بين أسرائيل وبعض الكتل الأقتصادية الهامة في العالم (السوق المشتركة) ، أتفاقيات ، رغم التسهيلات المؤقتة ، وفترة السماح المعطاة لأسرائيل لناحية الأحتفاظ بالحواجز الجمركية على وارداتها لفترة معينة ، فان اسرائيل مضطرة ،وبموجب الأتفاق المذكور الى رفع تلك الحواجز في نهاية المطاف .

لذا فقد كان الأفضل ، آنيا ومستقبليا معا ، ولمصلحة الصادرات والواردات على السواء ان تلجأ إلى خيار آخر الا وهو تخفيض مقدار سعر صرف العملة الأسرائيلية قياسا للعملات الأخرى ، او ما يعرف بتخفيض قيمة العملة ، رغم ما يحتمل هذا التعبير من دلالات خاطئة يتجنبها التعبير الأول . وهنا وكما هو شأن التضخم ، لا يجوز الخلط بين الأسباب المختلفة والمتعددة للقرارات الأسرائيلية المتعاقبة بتخفيض سعر صرف الليرة الأسرائيلية .

١ ــ التخفيضات الأولى التي لحقت بسعر الليرة الأسرائيلية كانت تابعة ومنسجمة مع التخفيضات التي أجريت على الجنيه الاسترليني والدولار الأميركي ، وبحكم أرتباط الليرة الأسرائيلية بأسواق هاتين العملتين،تصديراًوأستيراداً، فقد كان على أسرائيل ان تخفض سعر صرف عملتها بنفس النسب التي خفضت بها تلك العملات ، وذلك حفاظا على مواقعها في أسواق تلك البلدان (٤٩) .